أساليب تطبيقية في تحليل مؤشرات التنمية الاقليمية
– محافظة ديالى نموذجا –

عمار عبد العظيم شكر الخزرجي
معاون رئيس أبحاث
وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
Ammarplanning80@yahoo.com

باسم ساجت يوسف
رئيس مهندسين اقدم
وزارة التخطيط/ دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
aaairaq@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

التنمية تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بأكبر قدر ممكن عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة ضمن الحيز المكاني المحدد، لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المحافظة الواحد من جهة وبين المحافظة وأقاليم أخرى من جهة ثانية، وتهدف الدراسة الى قياس درجة التفاوتات ابين المحافظات في مجالات التنمية بقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية بين أقضية محافظة ديالى عام ٢٠١٦، من خلال استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، وتشخيص أولوية التنمية بين أقضية المحافظة. التي من خلالها يمكن وضع السياسات التنموية لتوزيع السكان والاستثمارات وتحديد المشاريع التنموية المستقبلية لجميع القطاعات وتوفير الخدمات الأساسية فيها، لتقليل التفاوتات التنموية بينها وتحديد اقل المناطق تنمية في المحافظة، وتوصلت الدراسة الى ان قضاءي بعقوبة والخالص هما أفضل اقضية المحافظة حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة، ثم يأتي بعدهما قضاءا خانقين والمقدادية وأخيرا قضاءا بلدروز وكفري. وان العلاقة بين عدد السكان والتخصيصات الموجودة كانت موجبة وقوية هذا يشير الى أن سياسات توزيع الاستثمارات بين مناطق المحافظة اعتمدت معيار السكان بالدرجة الأساس، في حين كانت قوة العلاقة بين درجة التنمية في المحافظة والتخصيصات المرصودة ضعيفة جدا(-٠,٨٦%) مما يشير الى السياسات التخطيطية المتبعة في توزيع الاستثمارات الحكومية في المحافظة، وأهم ما اوصت به الدراسة هو ضرورة توفير الخدمات الأساسية والارتكازية في مناطق المحافظة وكمرحلة أولى يجب ان تكون باتجاه قضاءا خانقين والمقدادية اللذين احتلا الفئة التنموية المتوسطة، ثم يأتي من بعدهما قضاءا بلدروز وكفري لتحقيق حالة من التساوي بينها والتخفيف من التباين التنموي الموجود بين مناطق

المحافظة، ومن ثم تطوير الاقضية التي تمركزت في المرتبتين الاوليين (بعقوبة والخالص) كأولوية ثالثة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحافظات، السياسات المكانية

المقدمة

إن التنمية تهدف إلى تحقيق موازنة عادلة بين السكان والموارد الاقتصادية والخدمات الاساسية الموجودة في المناطق التي يعيشون فيها. والمحافظة على الموارد الطبيعية وتخطيط استخدامها بشكل سليم وكاف. وإن التنمية غير المتوازنة تؤدي في كثير من الأحيان إلى الهجرة المتسارعة من الارياف الى المناطق الحضرية (المدن) نتيجة لإهمال الريف، والتركيز على الصناعة والخدمات والسياحة في المناطق الحضرية والريفية. وتسعى سياسات التنمية لإعادة توزيع السكان وتحقيق الموازنة المكانية من خلال التأثير في عوامل الجذب والطرد بين مناطق المحافظة أو المحافظة الواحد، فضلاً عن تأثيرها في توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن المكاني والتنموي من خلال اعادة توزيع الدخل والوظائف، وتهدف الى توزيع ثمار التنمية توزيعا عادلا بين المناطق التي تتكون منها المحافظة، ثم إن التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية وبين الوحدات الإدارية في المحافظة الواحدة عنصر أساس من عناصر التنمية القابلة للإدامة التي تتطلب قدرا من الاهتمام بتخفيض التكاليف للتنمية وتوزيع أكثر عدلاً لثمارها.

مشكلة الدراسة

وجود تباين تنموي مكاني بين مناطق محافظة ديالى واقضيته في النواحي (الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية).

فرضية الدراسة

ان استخدام مؤشرات تنموية مكانية سيسهم في تحديد سياسات تنموية تؤدي الى تقليل التباين التنموي بين اقضية محافظة ديالى.

هدف الدراسة

قياس درجة التفاوتات التنموية المكانية في مجالات التنمية بقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية بين اقضية محافظة ديالى، من خلال استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، لغرض وضع السياسات مكانيا الملائمة لتوزيع السكان والاستثمارات وتحديد المشاريع التنموية المستقبلية لجميع القطاعات وتوفير الخدمات الأساسية لها لغرض تقليل التفاوتات التنموية بينها.

منهجية الدراسة

استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي والكمي والقياسي لمعرفة مدى التباينات بين المؤشرات المعتمدة على مستوى اقضية ومناطق المحافظة لعام ٢٠١٦.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: اقضية محافظة ديالى.
- الحدود الزمانية: ٢٠١٦.

المصطلحات المستعملة في الدراسة

التنمية، مفهوما تعني تحقيق الاستخدام الافضل للمقومات الطبيعية والبشرية المتاحة في المحافظة، وصولاً الى مرحلة التوازن في التنمية المكانية ضمن المحافظة الجغرافي[١]، من خلال إزالة المعوقات التنموية. وأن التنمية المكانية تحدث عندما يسهم التطور الاقتصادي للبلد في توفير أنشطة متطورة ذات معدلات نمو عالية تتركز ضمن اقاليم معينة، وانشطة متخلفة ومحدودة تتميز بالنمو البطيء وقلة العوائد الاقتصادية في الأقاليم الأخرى، ولاسيما المناطق الريفية على نحو يؤدي لظاهرة الفجوة التنموية (Gaps of the development) بين تلك المناطق، التي قد تنجم عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة، اخذت تعانيها منها اغلب المدن الكبرى ولا سيما في الدول النامية. اذ ان زيادة عدد السكان وازدياد الطلب على الخدمات العامة ضمن هذه المدن وعدم القدرة على تلبيتها قد تخلق ضغوطا اقتصادية واجتماعية وبيئية فيها وهذا يؤدي الى زيادة الاهتمام بالمدن الكبيرة واهمال المدن الأخرى، ولاسيما المناطق الريفية التي تفتقر الى وجود انشطة اقتصادية (Economic Activities) وخدمية متطورة فيها. وهذه المشكلة تتمثل في الدول النامية بشكل عام، ومنها المدن والاقاليم في بلدنا، بسبب تركز معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية ضمن مراكز المدن الكبيرة.

التنمية هي تلك العملية النظرية أو التطبيقية التي تؤدي إلى إحداث عدة مظاهر تدل على التغير النفعي للمحافظة، بما يحقق وضع أفضل لسكان في مكان محدد. وهي تعرف بانها "تلك التغيرات التي تطرأ على حالة محافظة ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، بين أجزائه المختلفة وتقليل التفاوتات التنموية البشرية وذلك عن طريق الاستخدام الافضل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاته"[٢].

وتهدف (التنمية المكانية) بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم والمناطق بشكل يوفر تقاربا في متوسط الدخل ومستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات

التلقائية في مجال الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدل النمو، فأولويات التنمية تتباين بين محافظة وآخر، فقد تكون أولوية الأهداف في مكان محدد هي زيادة متوسط دخل الفرد، في حين تنتقل الأولوية في محافظة ثان إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة لذلك المحافظة، وتكون في محافظة ثالث زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وقد يكون هناك أكثر من هدف لأحد الأقاليمكوسيلة لتحقيق التنمية المتوازنة[٣]، وهذا يتطلب مراعاة ثلاثة أبعاد تنموية تتمثل بما يأتي:

أولا: البعد المكاني للإمكانات المتاحة

من متطلبات التنمية الشاملة الأخذ مراعاة الاعتماد على استغلال الموارد التنموية (الطبيعة والبشرية والاقتصادية) المتوافرة محلياً ضمن المحافظة بعد تحديد حجم تلك الموارد ونوعها، إذ انه كلما توافرت تلك الموارد وبكميات اقتصاديا في المناطق المراد تنميتها ساعد ذلك على استمرار نجاح عملية التنمية، اما اذا كانت الموارد محدودة وبكميات قليلة فان ذلك لا يساعد على نجاح عملية التنمية مكانياً في المحافظة، وفي هذه الحالة ينبغي ان تراعي الإجراءات التخطيطية التنموية امكانية نقل الموارد او الامكانات التنموية من محافظة الى آخر، بالشكل الذي يسهم في استمرار نجاح عملية التنمية ولاسيما بعد التقدم التكنولوجي في مجال طرق النقل ووسائله الذي قلل من اهمية توافر الموارد التنموية محلياً كعامل مؤثر في نجاح عملية تحقيق التنمية المحلية "الاقتصادية والاجتماعية" ضمن المحافظة نفسه.

ثانيا: البعد المكاني للتنمية

تأتي اهمية البعد المكاني للتنمية من حقيقة مفادها ان التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية ضمن المكان المحدد ينبغي ان يتم على وفق دراسات تشخيصية مسبقة للواقع المكاني القائم في تلك المناطق، وان تتحقق الموازنة في توزيع تلك الاستثمارات ولاسيما اذا كانت كبيرة جداً بين جميع المناطق المراد تنميتها، وذلك لأن تركيز هذه الاستثمارات في مناطق معينة سوف يؤدي الى انعدام التوازن في تحقيق التنمية بينها، والسبب في ذلك يعود الى ان عائدات التنمية سوف تقتصر على المناطق التي تتركز فيها الاستثمارات التنموية وهذا يؤدي الى استمرار تطور تلك المناطق، وفي الوقت نفسه الى استمرار تخلف الأقاليم الأخرى، ومن ثم زيادة الفجوة التنموية (Gaps of the development) بينها.

ومن جهة أخرى فأن محدودية الاستثمارات التنموية تتطلب مراعاة عدم توزيعها على جميع المناطق بالتساوي، وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة تخلفها، بل يجب في هذه الحالة ان تحدد المناطق التي تعاني التخلف والاهمال والفقر التنموي، حتى توجه الاستثمارات التنموية فيها، بما يسهم في نجاح عملية تنمية اكثر المناطق تخلفاً.

ثالثا: الُبعد الزماني للتنمية المكانية

ان تحديد البعد الزماني لعملية التنمية في المحافظة او لمنطقة ما فيما يتعلق باستغلال الموارد التنموية المتاحة يسهم في تحديد مدة تنفيذ المشاريع التنموية فيها، او ما يتعلق بالبعد الزمني للعوائد الاقتصادية التي تحققها المشاريع التنموية، ولاسيما ان بعضها تكون ذات ايرادات سريعة، واخرى تكون عوائدها مستقبلية، اذ ان التحديد المسبق للعوائد الاقتصادية لتلك المشاريع يسهم في رسم الصورة المستقبلية لخطط عملية التنمية المكانية وتوجهاتها، ومستقبل المشاريع في أي محافظة[٤].

الواقع التنموي لمحافظة ديالى

يزخر محافظة ديالى بمقومات طبيعية وبشرية جعلته من أهم مناطق التركز السكاني بين مناطق البلد، فهو يتميز بتنوع مظاهر السطح فيه، وسعة أراضيه الصالحة للزراعة، وتربته الخصبة القليلة الملوحة، وتوافر الموارد المائية للزراعة فيه، ويشتهر بوجود مساحات من بساتين النخيل النادرة الأنواع كتلك الموجودة في منطقة منديلي، وبساتين الحمضيات خاصة في مدينة بعقوبة (شفتة وبهرز وخرنابات والهويدر) لذلك سميت مدينة بعقوبة (بمدينة البرتقال) وكذلك تنتشر فيه بساتين الرمان والأعناب خاصة في قضاء المقدادية المعروف(برمان شهربان) ذي النوعية الممتازة[٥].

الموقع

تقع محافظة ديالى بين دائرتي عرض (٣٣,٣ ْ– ٣٥,٦ ْ) شمالا وخطي طول (٤٤,٢٢ ْ – ٤٥,٥٦ ْ) شرق خط كرينتش، وهذا يعني أنه يقع ضمن نطاق العروض المعتدلة الدافئة في نصف الكرة الشمالي[٦]. ويقع المحافظة ضمن الجزء الأوسط من شرقي البلد، يحده من الشمال والشمال الغربي كل من محافظة السليمانية وكركوك وصلاح الدين على التوالي، ومن الشرق إيران ومن الغرب محافظة بغداد ومن الجنوب محافظة واسط، الخريطة (١).

الخريطة (١) محافظة ديالى من العراق

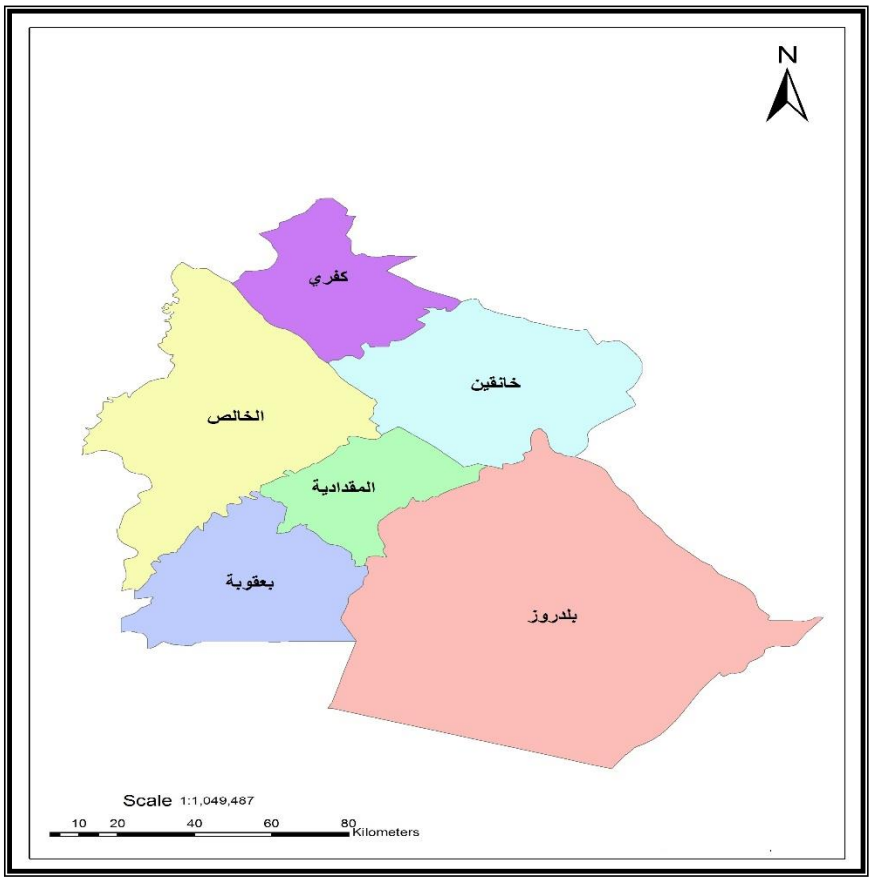

المصدر/ الجهاز المركزي للأحصاء، مركز نظم المعلومات الجغرافية، ٢٠١٦.

المساحة والتقسيم الإداري لمحافظة ديالى

بلغت مساحة المحافظة (١٧,٦٨٥كم^{٢}) عام ٢٠٠٩ويمثل نسبة قدرها٤,١% من مجموع مساحة البلد البالغة (٤٣,٥٠٥٢كم^{٢})[٧]، وهو يمتد طوليا مسافة قدرها٢٠٠كم وعرضيا مسافة قدرها١٢٥كم تقريبا[٨]. ويضم المحافظة ستة أقضية بضمنها مركز المحافظة" قضاء بعقوبة"، الجدول (١) يوضح التوزيع المكاني للوحدات الإدارية ومساحتها لمحافظة ديالى، كما يأتي:

١. قضاء بعقوبة: ويضم نواحي "المركز، كنعان، بني سعد، بهرز" وتبلغ مساحته ١٦٣٠كم٢.

٢. قضاء المقدادية: ويضم نواحي "المركز، أبي صيدا، الوجيهية" وتبلغ مساحته ١٠٣٣كم٢.

٣. قضاء الخالص: ويضم نواحي "المركز، المنصورية، هبهب، السد العظيم، السلام" وتبلغ مساحته ٢٩٩٤كم٢.

٤. قضاء خانقين: ويضم نواحي "المركز، جلولاء، السعدية" وتبلغ مساحته ٣٥١٢كم٢.

٥. قضاء بلدروز: ويضم نواحي "المركز، مندلي، قزانية" وتبلغ مساحته ٦٢٨٠كم٢.

٦. قضاء كفري: ويضم نواحي "قرة تبة، جبارة" وتبلغ مساحته ١١٣٩كم٢.

الجدول (١) التوزيع الإداري للوحدات الإدارية ومساحتها لمحافظة ديالى

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة (كم²)
بعقوبة	مركز قضاء بعقوبة	580
	ناحية كنعان	553
	ناحية بني سعد	497
	ناحية بهرز(أشنونا)	..
	ناحية العبارة	..
	مجموع المساحة	1630
المقدادية	مركز قضاء المقدادية	768
	ناحية أبي صيدا	32
	ناحية الوجيهية	233
	مجموع المساحة	1033
الخالص	مركز قضاء الخالص	1109
	ناحية المنصورية	238
	ناحية هيهب	197
	ناحية السد العظيم	1450
	ناحية السلام	..
	مجموع المساحة	2994
خانقين	مركز قضاء خانقين	2652
	ناحية جلولاء	250
	ناحية السعدية	610
	مجموع المساحة	3512
بلدروز	مركز قضاء بلدروز	1840
	ناحية مندلي	1192
	ناحية قزانية	3248
	مجموع المساحة	6280
كفري	ناحية قرة تبة	1139
	ناحية جبارة	..
	مجموع المساحة	1139
مجموع مساحة الأقليم		17685

المصدر/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٤-٢٠١٦)، ٢٠١٦.

السكان في محافظة ديالى

بلغ عدد السكان في محافظة ديالى لعام ١٩٩٧(١,١٤٤,٣٠٣نسمة)[٩] بمعدل نمو بلغ٥,٧% وهو أعلى بكثير من المعدل العام للبلد البالغ٣,١%عام١٩٩٧[١٠]، ان زيادة السكان في المحافظة عام١٩٩٧ يعود إلى رجوع أعداد من السكان المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية بعد انتهاء الحرب مع إيران، زيادة على أن المحافظة بامكاناته الطبيعية (الزراعية الكبيرة) وموقعه القريب من العاصمة بغداد جعله من المحافظات الجاذبة للسكان. أما على مستوى أقضية ومناطق المحافظة فنلاحظ اختلافا واضحا في زيادة عدد السكان . وفي عام ٢٠١٦ وصل عدد السكان في محافظة ديالى الى ١٦٢٢١٠٦ نسمة: الجدول (٢).

الجدول (٢) التوزيع الإداري للسكان حسب الوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٦

القضاء	الوحدة الادارية	حضر			ريف			مجموع		
		ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
بعقوبة	مركز قضاء بعقوبة	139152	137899	277051	3845	3724	7569	142997	141623	284620
	كنعان	11209	11108	22318	12397	12009	24406	23606	23117	46724
	بني سعد	13543	13421	26964	52960	51304	104265	66503	64725	131229
	بهرز (أشنونا)	18197	18033	36229	8180	7925	16105	26377	25957	52335
	العبارة	1368	1356	2724	39544	38308	77852	40913	39664	80577
	مجموع القضاء	183470	181817	365287	116927	113270	230197	300396	295088	595484
المقدادية	مركز قضاء المقدادية	39731	39373	79105	42359	41035	83394	82091	80408	162499
	أبي صيدا	7216	7151	14367	16265	15757	32022	23481	22908	46389
	الوجيهية	4741	4698	9440	17155	16618	33773	21896	21317	43213
	مجموع القضاء	51688	51223	102911	75779	73410	149189	127468	124633	252100
الخالص	مركز قضاء الخالص	31157	30877	62034	41665	40362	82027	72822	71239	144061
	المنصورية	6718	6657	13375	24346	23584	47930	31064	30242	61306
	هبهب	8411	8336	16747	37812	36629	74441	46223	44965	91188
	السد العظيم	3495	3463	6958	8213	7956	16168	11708	11419	23127
	الخالص / السلام	1706	1690	3396	11880	11509	23389	13586	13199	26785
	مجموع القضاء	51487	51024	102511	123915	120040	243956	175403	171064	346467
خانقين	مركز قضاء خانقين	25692	25461	51153	18183	17614	35797	43875	43075	86950
	جلولاء	30966	30687	61653	15859	15363	31222	46825	46050	92876
	السعدية	9575	9488	19063	15876	15380	31256	25451	24868	50319
	مجموع القضاء	66233	65637	131870	49918	48357	98275	116151	113994	230145
بلدروز	مركز قضاء بلدروز	31841	31554	63395	18958	18365	37323	50799	49919	100718
	مندلي	4072	4035	8107	11971	11596	23567	16042	15631	31673
	قزانية	3390	3360	6750	3905	3783	7689	7296	7143	14439
	مجموع القضاء	39303	38949	78252	34834	33745	68579	74137	72694	146831
كفري	قرة تبة	6989	6926	13914	13825	13392	27217	20813	20318	41131
	جبارة	2404	2382	4786	2622	2540	5162	5026	4922	9948
	مجموع القضاء	9392	9308	18700	16447	15933	32379	25839	25240	51080
المجموع الكلي لسكان الإقليم		401574	397957	799531	417820	404755	822575	819394	802712	1622106

المصدر/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات تقديرية لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٦.

التركيب السكاني لمحافظة "ديالى" للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦)

يعرف تركيب السكان بأنه دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع[١١]، وهو يتيح أمكان التخطيط للتنمية لما له من علاقة وطيدة بقضايا الإعالة والموارد البشرية والخدمات[١٢]. ويوضح جميع التغيرات التي تحدث في السكان والعوامل المؤثرة فيها.

ويتبين من تحليل الجدول (٩) للتركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية لمحافظة "ديالى" للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦)، أن نسبة الفئة العمرية صغيرة السن في المنطقة الحضرية الواقعة ما بين (٠-١٤) سنة لعام ١٩٩٧ بلغت (٣٦,٧%) وفي عام٢٠٠٩ بلغت (٤٠,٧%) في الحضر اذ ازدادت نسبتها بمقدار (٤%)، وفي عام ٢٠١٦ وصلت نسبتها الى (٣٦,٩%) أذ تراجعت عن عام ٢٠٠٩ بمقدار (٣,٨%).

اما في الريف فقد كانت نسبتها فيعام ١٩٩٧ (٤٧,١%) وفي عام ٢٠٠٩ كانت نسبتها (٤٧,٤%) وفي عام ٢٠١٦ وصلت النسبة الى (٤١,٧%) أي انها تراجعت بمقدار (٥,٧%).

اما الفئة العمرية النشطة اقتصاديا الواقعة بين (١٥ و ٦٤) سنة في المناطق الحضرية فقد كانت في عام ١٩٩٧(٥٨,٩%) في حين انها في عام ٢٠٠٩ قد بلغت (٥٦,٤%)وفي عام ٢٠١٦ بلغت (٥٩,٩%) ويلاحظ حدوث زيادة كبيرة في هذه الفئة بالمقارنة بين السنوات المعتمدة في التحليل وهذا يدل على اتساع هذه الفئة السكانية المهمة في مجتمع المحافظة في المناطق الحضرية.

اما في المناطق الريفية فللفئة نفسها كانت نسبتها (٤٩,٥%) في عام ١٩٩٧، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت (٥٠,٢%) وفي عام ٢٠١٦ بلغت نسبتها (٥٥,٣%)، وهذا يدل على دخول مجتمع المحافظة الريفي حالة الهبة او النافذة الديموغرافية التي يجب استثمارها في عملية التنمية في المحافظة ولاسيما في استثمار هذه القوة البشرية النشيطة اقتصاديا في دعم القطاعات الاقتصادية ولا سيما أن المحافظة زراعي وسياحي بامتياز وقريب من العاصمة ذات المركز التجاري الرئيس في البلاد، وبالنسبة للفئة العمرية الكبيرة السن (+٦٥) سنة فأن نسبتها وصلت في عام ١٩٩٧في الحضر (٤,٤%) وفي عام ٢٠٠٩ بلغت نسبتها (٢,٩%) وفي عام ٢٠١٦ بلغت نسبتها (٣,٦%)، اما في الريف فقد وصلت نسبتها (٤,٣%) في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٩ وصلت الى (٢,٤%) وفي عام ٢٠١٦ بلغت نسبتها (٢,٩%). اما مؤشر معدل النمو السنوي المركب لعام ٢٠١٦ للفئات العمرية (٠-١٤) سنة و(١٥-٦٤) سنة والفئة (+٦٤) سنة فقد بلغ (٢,٨%) و(١,٣%) على التوالي، ولعموم مناطق المحافظة كمعدل بلغ (٢,٧%) للمناطق الحضرية. اما في المناطق الريفية فقد بلغ المعدل للفئة العمرية الصغيرة المحصورة بين (٠-١٤) نسبة (١,١%) وللفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة بلغ معدلها (٢,٨%). اما فئة كبار السن (+٦٥) سنة فقد كان معدل النمو المركب فيها (٠,٩%)، وكان المعدل لعموم سكان المنطقة الريفية للمحافظة نسبة (٢,٠%).

الجدول (٩) التركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية لمحافظة "ديالى" للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦)

السنة	الحضر				الريف			
	0 - 14	15 - 64	+ 65	المجموع	0 - 14	15 - 64	+ 65	المجموع
1997	200061	321482	23848	545391	293193	308455	21003	622651
2009	374964	519247	27162	921373	208646	220765	10365	439776
2016	295325	475723	28483	799531	343400	455294	23881	822575
المعدل السنوي النمو المركب	2.8	2.8	1.3	2.7	1.1	2.8	0.90	2.0

المصدر/ اعتمدت بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات محافظة ديالى للسنوات(١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦).

من خلال تحليل الجدول (١٠) للتركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية والجنس للمحافظة لسنة (١٩٩٧)، نجده يشير الى ان نسبة الفئة العمرية الصغيرة السن المحصورة بين (٠و١٤) سنة بلغت في عام ١٩٩٧ نحو (٣٧,٣%) في فئة (الحضر- الذكور)، وفي فئة (الحضر – الاناث) فقد بلغت (٣٦,١%) وهي أقل من الفئة السكانية (الحضر- الذكور) وبنسبة انخفاض وصلت الى (١,٢%). اما للفئة العمرية نفسها وللسنة نفسها في المناطق (الريفية) بالنسبة لفئة الذكور فقد وصلت الى (٤٨,٤%)، وبالمقارنة مع المناطق الريفية بالنسبة للإناث فقد كانت نسبتها للفئة العمرية نفسها (٤٥,٨%) بانخفاض وصل الى (٢,٥%) عن الذكور.

اما الفئة النشيطة اقتصاديا المحصورة بين (١٥-٦٤) سنة فقد بلغت نسبتها في فئة (الحضر- الذكور) (٥٨,٨%)، وفي (الريف – الاناث) للفئة نفسها كانت (٥٩,١%)، وهذا يشير الى ان نسبة الاناث لهذه الفئة في الحضر اكثر من الذكور بمقدار(٠,٢%)، اما في الريف فقد بلغت نسبتها للذكور في عام ١٩٩٧(٤٨,٦%) وفي الاناث (٥٠,٥%) بزيادة عن الذكور بنسبة (١,٩%). وبالنسبة للفئة العمرية (+٦٥) سنة فقد كانت نسبتها في (الحضر – الذكور) نحو(٣,٩%)، وفي الاناث نسبة (٤,٩%)، اما في الريف للفئة نفسها فكانت نسبتها من الذكور نحو (٣,١%)، وللإناث نحو (٣,٧%)، أي بنسبة زيادة عن الذكور بمقدار (٠,٦%).

اما في عام ٢٠٠٩ فكانت نسبة الفئة العمرية المحصورة بين (٠و١٤) سنة في الحضر بالنسبة للذكور (٤١,٢%) وفي الاناث (٤٠,١%)، اما الفئة السكانية النشيطة اقتصاديا بعمر (١٥-٦٤) سنة فقد كانت نسبتها للذكور (٥٦,١%) والاناث (٥٦,٧%)، اما فئة كبار السن (+٦٥) سنة في الحضر للذكور فانها وصلت الى (٢,٧%) والاناث (٣,٢%). اما في المناطق الريفية للفئة العمرية المحصورة بين (٠-١٤) سنة فكانت النسبة على مستوى الذكور (٤٨,٥%) والاناث (٤٦,٤%)، اما الفئة العمرية بين (١٥و٦٤) سنة فكانت النسبة للذكور (٤٩,٤%) والاناث (٥١,١%)، اما فئة كبار السن (+٦٥) سنة فكانت نسبتها (٢,١%) وللذكور ونسبة (٢,٦%) للإناث للفئة العمرية نفسها.

أما الفئات العمرية حسب البيئة والجنس عام ٢٠١٦، فقد كانت نسبتها للفئة العمرية الصغيرة الواقعة بين (٠و١٤) سنة للمناطق الحضرية للذكور (٣٧,٨%)، وللإناث (٣٦,١%)، اما للفئة العمرية نفسها للعام نفسه في المناطق (الريفية) بالنسبة للذكور فقد وصلت النسبة الى (٤٣,١%)، وبالمقارنة مع المناطق الريفية بالنسبة للأناث فقد كانت نسبتها للفئة العمرية نفسها نحو (٤٠,٣%). اما الفئة

المحصورة بين (١٥و٦٤) سنة فقد بلغت نسبتها في (الحضر- الذكور) (٥٩,٠%)، وفي (الريف – الاناث) للفئة نفسها كانت (٦٠,٠%)، أي ان نسبة الاناث لهذه الفئة في الحضر اكثر من الذكور بمقدار (١%)، اما في الريف فقد بلغت نسبتها للذكور (٥٤,٣%) وللاناث (٥٦,٥%) بزيادة عن الذكور بنسبة (٢,٢%)، وبالنسبة للفئة العمرية (+٦٥) سنة فقد كانت نسبتها في (الحضر – الذكور) نحو (٢,٦%)، وفي الاناث (٣,٩%)، اما في الريف للفئة نفسها فكانت نسبتها من الذكور (٢,٦%)، وللأناث نحو (٣,٢%) وزيادة عن الذكور بنسبة (٠,٦%). ويتبين أن الفئة العمرية النشيطة التي بين (١٥و٦٤) سنة تميزت بارتفاع نسبتها للذكور والاناث على حد سواء في المناطق الحضرية والريفية وأنها مقاربة لكل الفئات والبيئات، بما يؤكد ان المجتمع في محافظة "ديالى" قد دخل مرحلة الهبة الديموغرافية ويجب استغلال هذه الفئة من السكان في التنمية ووضع سياسات تنموية لاستغلالهم والاستفادة من القوة البشرية بما فيها من إمكانات كبيرة يجب استغلالها في عملية التنمية في المحافظة عموما.

الجدول (١٠) التركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية والجنس لمحافظة(ديالى) للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦)

السنة	البيئة	الذكور				الاناث			
		0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع	0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع
1997	الحضر	102119	161088	10635	273842	97942	160392	13213	271547
	الريف	149073	149793	9433	308299	144120	158662	11570	314352
2009	الحضر	192029	261086	12558	465673	182935	258161	14603	455699
	الريف	107035	108861	4685	220581	101611	111904	5680	219195
2016	الحضر	151763	236882	12929	401574	143562	238841	15554	397957
	الريف	180152	226788	10880	417820	163248	228506	13001	404755

المصدر/ الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات محافظة ديالى للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦).

الهرم السكاني لمحافظة (ديالى) عام ٢٠١٦

أن شكل الهرم السكاني لأي بلد أو مدينة يعطي صورة واضحة عن حالة السكان والظروف التي مروا بها والتي تؤدي الى تقليص أو استطالة فئة معينة، ونجد في النهاية الهرم السكاني يعبر عن حالة المجتمع الديموغرافي[١٣]، ينظر الشكل (١) الهرم السكاني لمحافظة "ديالى" لعام ٢٠١٦.

الشكل (١) الهرم السكاني لمحافظة "ديالى" عام ٢٠١٦

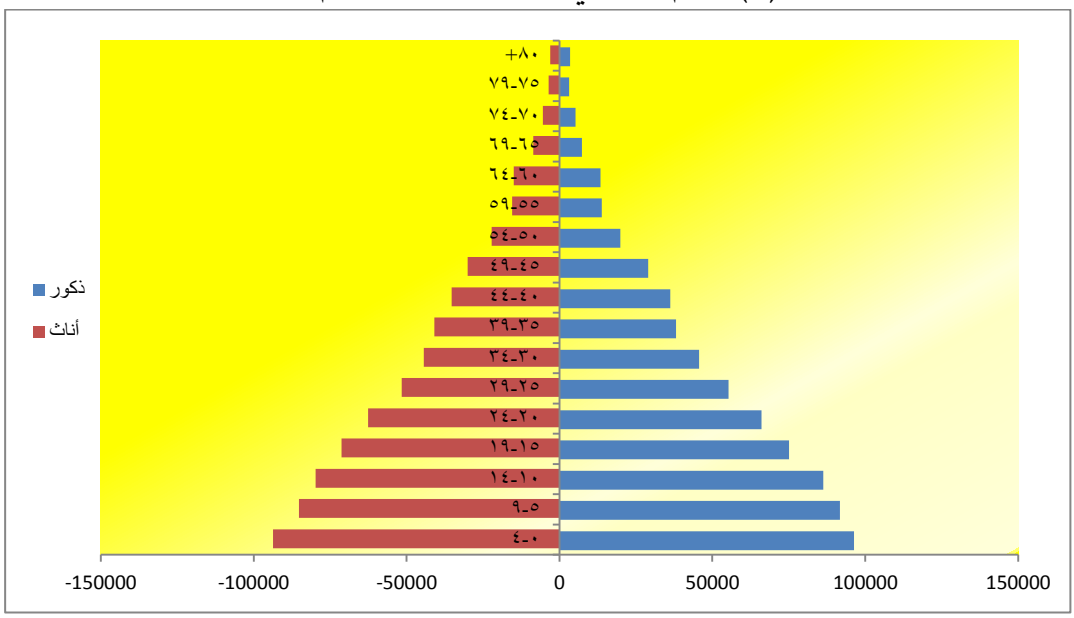

المصدر/ اعد بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات محافظة ديالى عام ٢٠١٦.

نستنتج من الشكل (١) ما يأتي:

- وجود القاعدة العريضة للفئة السكانية صغار السن التي تدل على فتوة المجتمع في المحافظة لارتفاع نسبة المواليد الاحياء وان نسبة الذكور الى الاناث هي نسبة متقاربة، وكذلك تشير الى دخول المجتمع في مرحلة الهبة الديموغرافية التي تتطلب استثمار هذه القوة في عملية التنمية في المحافظة.
- ارتفاع معدلات الوفيات في الفئة العمرية لكبار السن نتيجة عدم الاهتمام بها بما يتطلب تقديم الرعاية لهم.

الهبة او النافذة الديموغرافية (السكانية) في محافظة "ديالى"

ويقصد بها" أن معدل النمو للسكان النشيطين اقتصاديا في الفئات العمرية بين (١٥و ٦٤ سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن ١٥) وكبار السن ٦٥ عاماً فأكثر"، او تبلغ حجم الاهمية النسبية لكل الفئة العمرية النشطة اقتصاديا نحو او اكثر من ٦٠% من السكان[١٤].وهي اكثر الفئات حركة وهجرة من بين الفئات الأخرى[١٥،١٦]، وكما هو موضح في الجدول (١١). وان هذا يرتبط بمتطلبات توفير العمل لهذه الفئة اذ ان من اولويات السياسة السكانية في العراق وجوب توجيه الاعمال وتوفيرها باتباع سياسة لزيادة الاعمال والاستثمارات المحلية والاجنبية في المحافظة بغية الاستفادة من الطاقات الكبيرة المتوافرة التي بطبيعة الحال ستوفر الادخار من الناحية الايجابية وتحسن الانفاق للأفراد وتحسن مستوى المعيشة والدخل في مناطق المحافظة كافة وتزيد من النمو

الاقتصادي المحلي وللبلد بصورة عامة، وبعكسه سوف تكون هنالك اثار سلبية ان لم تستطع الحكومتان الاتحادية والمحلية توفير الاعمال والاستثمارات والمشاريع التي يمكنها تشغيل هذه الفئة المهمة لأي مجتمع، لأنها سوف تؤدي الى مشاكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية.

الجدول (١١) النافذة الديموغرافية لمحافظة "ديالى" للأعوام(١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦)

السنة	النافذة الديموغرافية
1997	53.9
2009	54.4
2016	57.4

المصدر/ احتسبت من قبل الباحثين.

فلا بد من وضع اولويات وسياسات لاستثمار هذه القوة البشرية لكون الهبة الديموغرافية لا تحدث الا في خلال (٢٠ او ٣٠) سنة، وان انتقالهم فيما بعد الى الفئة الاخرى سوف تترك اثارا سلبية كبيرة أكثر من عدم استغلالها وبالنتيجة ستترك امورا سلبية على المجتمع والاقتصاد المحلي للمحافظة، اذا ما احسن استغلال هذه الفئة العمرية ووضع السياسات والبرامج والمشروعات على وفق اسس علمية وواقعية لاستغلال امكاناتها (الفئة النشيطة سكانيا) ووضع الخطط للنهوض بها انيا ومستقبليا.

نسبة الاعالة العمرية

ترتفع نسبة الاعالة في الدول النامية وتقل في الدول المتقدمة وهذا يعطي مؤشراً على العبء الكبير الذي تتحمله فئة الشباب والقادرين على العمل لإعالة فئتي صغار السن والمسنين، وفي محافظة ديالى بلغت نسبة الاعالة العمرية في عام ١٩٩٧ (٠,٨٥%) وفي عام٢٠٠٩ ما نسبته (٠,٨٤%)، وفي عام ٢٠١٦ بلغت النسبة (٠,٧٤%)، أي أن هذه النسبة مقبولة او جيدة نسبيا، ينظر الجدول (١٢).

الجدول (١٢) نسبة الاعالة العمرية لمحافظة "ديالى" للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩،٢٠١٦)

السنة	نسبة الاعالة العمرية
1997	0.85
2009	0.84
2016	0.74

المصدر/ احتسبت من قبل الباحثين .

الأنشطة الاقتصادية في محافظة ديالى

النشاط الزراعي في محافظة ديالى

تعد محافظة ديالى من المحافظات المهمة الزراعية في البلد، لكون نحو ٧٠% من أراضيها صالحة للزراعة، وقد ساعد على ذلك ملاءمة الظروف المناخية والامتداد الواسع للسهول فيه حيث تمتد من جنوب المحافظة والجنوب الشرقي ضمن قضاءي بلدروز وكفري ونواحيهما إلى محافظة واسط،، والقسم الآخر من الشمال الغربي الممتد من مدينة الخالص حتى نهر العظيم وحدود محافظة كركوك، ويمتاز بتنوع محاصيله الزراعية وخاصة الحمضيات، وهناك عدة عوامل اقتصادية ساعدت على قيام النشاط الزراعي فيها، منها توفير الأيدي العاملة الرخيصة وتوفير الموارد الطبيعية وطرق النقل الزراعية وغير الزراعية وقربه من السوق الاستهلاكية المتمثلة بالعاصمة بغداد، وهذا يؤدي بدوره إلى اسهامه في التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة، بما يوفر فرصة لقيام بعض الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية وهي الصناعات الغذائية، إن من أهم المحاصيل الزراعية في المحافظة هي (الحنطة والشعير والشلب والذرة الخريفية والربيعية)، ينظر الجدول (١٣) المحاصيل المزروعة والمساحة المزروعة (دونم) وكمية الإنتاج (طن) ومعدل الإنتاج (كغم/دونم) في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

الجدول (١٣) المحاصيل المزروعة والمساحة المزروعة (دونم) وكمية الإنتاج (طن) ومعدل الإنتاج (كغم/دونم) في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

المحاصيل	عدد الاشجار	المساحة المزروعة دونم	كمية الانتاج طن	معدل الانتاج كغم/دونم
اشجار النخيل	2231410	55786	138350	2480
اشجار الحمضيات	589100	4910	8838	1800
اشجار الزيتون	79424	794	2382	3000
اشجار الرمان	1688585	16886	84430	5000
اشجار البرتقال المحلي	2211232	18427	33169	1800
اشجار المشمش	339039	5650	1695	3000
اشجار العنب	582423	1456	34944	24000
اشجار النبق	23752	149	_	_
اشجار الخوخ	62259	623	4673	7500
اشجار العرموط	30841	514	1869	3000
اشجار التفاح	231404	4628	2314	500
اشجار الولو	22822	229	916	4000
اشجار عنجاص	11972	120	480	4000
اشجار لنكي دنيا	27218	171	712	4160

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، مديرية تخطيط محافظة ديالى، مصفوفة بيانات ٢٠١٧ (غير منشورة).

اما الثروة الحيوانية في محافظة ديالى، فأنها مصدر مهم من مصادر الدخل على المستوى المحلي والوطني من الناحية الزراعية، لكونها تعد الركيزة الاقتصادية الثانية للإنتاج الزراعي وساعد الطابع الزراعي للمحافظة والمناخ السائد فيه على انتشار جميع أنواع الحيوانات والطيور، ينظر الجدول (١٤) التوزيع المكاني للثروة الحيوانية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

الجدول (١٤) التوزيع المكاني للثروة الحيوانية في محافظة ديالى عام ٢٠١٧

القضاء	اغنام	ماعز	ابقار	جاموس	ابل	الثروة السمكية	تربية النحل	حقول الدجاج
بعقوبة	88119	30278	59714	5489	121	10	16000	262
المقدادية	46565	13590	28774	339	_	1	9660	38
الخالص	132210	31397	34852	1858	_	31	8760	179
خانقين	132419	40596	15894	1456	_	_	1200	20
بلدروز	119192	28490	11543	20	1975	1	620	48
كفري	79374	21344	11318	_	_	_	90	28

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، مديرية تخطيط محافظة ديالى، بيانات ٢٠١٧ (غير منشورة).

النشاط الصناعي في محافظة ديالى

للصناعة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لأنها تحدد المكانة الاقتصادية لأية منطقة او محافظة ما، وتشمل الصناعة كل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ولها ميزة مهمة هي التخفيف من كثرة البطالة[١٧]، وقد اتبعت سياسة صناعية في البلد من طريق اختيار ثلاثة مراكز لتكون أقطابا صناعية موزعة في جنوب ووسط وشمال العراق متمثلة بالبصرة وبغداد والموصل، وبذلك فأن محافظة ديالى قريبة من الوسط المتمثل بمحافظة بغداد، وهذا يؤدي إلى الاستفادة من هذا الموقع في انتقال البضائع وحركتها وكذلك جعلها أحد الاقطاب الصناعية للبلد، الجداول (١٥) و(١٦) يبينان الصناعات بأنواعها المختلفة في المحافظة لعام ٢٠١٥.

الجدول (١٥) الصناعات الكبيرة والمتوسطة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

النشاط	عدد المنشآت	عاملين باجر	عاملين بدون اجر	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات
صُنع المنتجات الغذائية	١٠	٣٩٣	١٤٧٤٦٥٠	٠	١٢٥٧٥٠٠
صُنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٦٩	٣٠٢٢	١٤٩٣٣٩٧٥	٦٤٩٥٨٥٠٧	١١٨٠٩٧٣٠
صُنع المعدات الكهربائية	١	٢٥٥٩	٢٧٢١٢٩٦٧	٢٧٤٩٤٣٣٤	١٢٤٣١٣٨
	80	5974	43621592	92452841	14310368

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات الصناعة لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٥، بيانات الحاسبة غير منشورة.

الجدول (١٦) الصناعات الصغيرة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين باجر	عدد العاملين بدون اجر	الاجور والمزايا
تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر	١	١	١	٢١٨٤٠
صنع منتجات الالبان والمثلجات	١	١	١	٢٤٠٠٠
صنع منتجات طواحين الحبوب	٣	٠	٤	٢٧٦٠٠
صنع منتجات المخابز	٢٦٧	٨٣٢	١٧٣	٢٣٨٢٦٤٥٢
صنع الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية	٢	٣	٢	٦٨٤٠٠
صنع منتجات الاغذية الاخرى غيرمصنفة في موضع آخر	٥	٥	٨	١٥٥٤٠٠
صنع الاعلاف الحيوانية المحضرة	٤	٥	٤	١٦٨٩٠٠
صنع المشروبات غير الكحولية ، إنتاج المياه المعدنية والمياه الاخرى المعبأة في زجاجات	١	٥	١	٨١٠٠٠
صنع المنسوجات الجاهزة باستثناء الملبوسات	١١	٢	٢٠	١٤٣١٧٦
صنع الملبوسات باستثناء الملبوسات الفرائية	١٤٦	٧٣	١٢٨	٢٥٧٩٣٠٩
صنع منتجات ومشغولات النجارة اللازمة لأعمال البناء	٤	٦	٤	١٩١٧٠٠
صنع منتجات خشبية أخرى ، صنع أصناف الفلين والقش ومواد الضفر	١	١	١	٨٥٨٠
صنع المنتجات اللدائنية	٢	٥	٢	٥٨١٠٠
صنع المنتجات الحرارية	٧	٣٠	٣	٨٤٧٢٠٠
صنع أصناف من الخرسانة والاسمنت والجص	٥	٢٢	٣	٢٣٣٣٤٠٠
صنع الحديد القاعدي والصلب	٥	٤	٥	١٦٦٩٨٠
صنع المنتجات المعدنية الإنشائية	٦٣٩	١٠٨٠	٦٦١	٣١٢٩٣٣٧٢
صنع الصهاريج والخزانات والأوعية المعدنية	٤	٨	٤	٥٦٣٤٠٠
صنع الآثاث	٤٦٦	٨٠٩	٥٤٠	٢٧٠٢٧٠١٩
المجموع	**١٥٧٤**	**٢٨٩٢**	**١٥٦٥**	**٨٩٥٨٥٨٢٨**

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات الصناعة لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٥، بيانات الحاسبة غير منشورة

النشاط السياحي في محافظة ديالى

المحافظة غنية بالمواقع السياحية بمختلف أنواعها وساعدها على ذلك مناخها المعتدل وقربها من طرق النقل الرئيسة وقربها من العاصمة بغداد ذات المركز الإداري والتجاري المهم والكثافة السكانية الكبيرة، والجدول (١٧) يبين المواقع

السياحية المختلفة الأنواع وعدد العاملين في القطاع السياحي في محافظة ديالى حسب الوحدات الإدارية.

الجدول (١٧) التوزيع المكاني للمواقع السياحية حسب الوحدات الإدارية وعدد العاملين في القطاع السياحي في محافظة ديالى

مكان الموقع	عدد المواقع الأثرية والتاريخية	عدد العاملين
مركز بعقوبة	٢	١
ناحية العبارة	١١	٣
ناحية بني سعد	٢٥	٩
ناحية بهرز	٦٢	١٩
ناحية كنعان	٤٤	١٩
المقدادية	٥٠	١٦
ناحية الوجيهية	٦٣	١١
ناحية أبي صيدا	١٣	٢
مركز خانقين	٨٧	٢١
ناحية السعدية	٩	٢
ناحية جلولاء	٢١	١٠
ناحية جبارة	٢٠	٨
ناحية قرة تپة	٧٦	١٠
مركز بلدروز	٨٦	١٥
ناحية مندلي	٤٣	١٢
ناحية قزانية	٢٥	٧
مركز الخالص	١٥	٣
ناحية السلام	٢١	٧
ناحية المنصورية	١٧	٣
ناحية العظيم	٦٥	١٢
ناحية هبهب	١١	٢
المجموع	٧٦٦	١٩٢

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، مديرية تخطيط محافظة ديالى، خطة التنمية الاقليمية لمحافظة ديالى لغاية عام ٢٠٢٠، ص٣١٣.

تحليل مؤشرات التنمية المكانية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٦

لغرض تحليل مؤشرات البنية المكانية في مناطق واقضية محافظة ديالى، ستعتمد مجموعة من المؤشرات التنموية لغرض بيان التباينات والتفاوتات التنموية لها، في الجدول (١٨) الذي يبين واقع المؤشرات التنموية لمحافظة ديالى عام ٢٠١٦، ولغرض معرفة حجم التباين التنموي بين مناطق المحافظة الواحد فقد قسم الى ثلاث مجموعات اوثلاثة أصناف، وهي كالآتي:

١. مجموعة المؤشرات السكانية والاجتماعية وتضم "عدد السكان وعدد الاسر في الحضر، عدد الاسر في الريف وعدد الاسر الكلي ونسبة الاسر التي تملك سكن ونسبة التحضر والكثافة الريفية".

٢. مجموعة المؤشرات الاقتصادية وتضم "حصة الفرد من الاستثمارات وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة".

٣. مجموعة المؤشرات الخدمية وتضم "حصة الفرد الواحد من الماء الصافي الصالح للشرب ونسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب ونسبة الاسر المتصلة بشبكة مياه الشرب ونسبة الاسر المتصلة بخدمة الصرف الصحي".

الجدول (١٨) واقع المؤشرات التنموية لمحافظة ديالى عام ٢٠١٦

القضاء	السكان	عدد الاسر في الحضر	عدد الاسر في الريف	عدد الاسر	حصة الفرد من الاستثمارات (الف دينار)	نسبة الاسر التي تملك سكن %	نسبة التحضر	عدد المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	حصة الفرد الواحد من الماء الصافي م٣/ساعة	نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب	نسبة الاسر المتصلين بشبكة مياه الشرب %	نسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي %	الكثافة الريفية
بعقوبة	595484	56743	34612	91355	82.1	71.8	61.3	968	0.252	75.1	89.4	12.9	0.46
المقدادية	252100	16896	23207	40103	7.1	87	40.8	102	0.029	81.3	72.7	1.5	0.5
الخالص	346467	18452	39484	57936	19.3	87.1	29.6	128	0.036	81.5	91.1	6	0.32
خانقين	230145	29172	18684	47856	14.1	81	57.3	230	0.019	99.8	67	11.2	0.32
بلدروز	146831	12429	9248	21677	14.80	81	53.3	124	0.031	100	84	4.3	0.05
كفري	51080	3851	6465	10316	418.0	96	36.6	48	0.025	47.9	46.6	1.7	0.26

المصدر/ اعداد الباحثين بالاعتماد على: - الجهاز المركزي للأحصاء عام ٢٠١٦، ودائرة البرامج الاستثمارية الحكومية عام ٢٠١٦، وبيانات محافظة ديالى لعام ٢٠١٦

قياس درجة التنمية لمحافظة ديالى

ان العامل الأساس للتنمية هو إيجاد أساليب تلائم المكان وما يتمتع به من خصائص ومميزات، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية، من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، وان قياس درجة التنمية من العوامل التي تسهم في تشخيص واقعها والعمل على تطويره تنمويا، اعتمادا على ما هو متوافر من إمكانات ومؤشرات تنموية اقتصادية واجتماعية وغيرها والترابطات فيما بينها، والتنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تشمل استراتيجية واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة وطويلة الأمد، ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالأمكنة التي يراد تطويرها، معتمدة في ذلك على حجم ونوع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعمرانية المتاحة للوصول الى الحالة التي يراد أن تصل اليها درجة التنمية بين مناطق المحافظة المدروسة.

ومن خلال تحليل الجدول (١٩) لمقاييس التنمية المكانية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٦، يتبين أن قضاءي بعقوبة والخالص قد حصلا على المرتبة الأولى في مقياس درجة التنمية* اذ بلغت درجة كل منهما (٤٨) و (٦٣) على التوالي، وفي مقياس مرتبة التنمية** أيضا قد حصل قضاء بعقوبة على المرتبة الأولى من بين

مدن المحافظة ثم قضاء الخالص ثانيا بقيمة وصلت الى (٦١) و(٤٩) على التوالي.

الجدول (١٩) مقاييس التنمية المكانية لمحافظة ديالى عام ٢٠١٦

القضاء	درجة التنمية IDD	صافي الترتيب	مرتبة التنمية IDR	(مستوى التنمية)حالة IDS
بعقوبة	48	26	61	84.6
المقدادية	118	51	35	7.7
الخالص	63	33	49	46.2
خانقين	96	45	43	38.5
بلدروز	136	53	43	38.5
كفري	181	63	23	15.4

المصدر/ احتسبت بالاعتماد على جدول (١٨) واقع المؤشرات التنموية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٦، وبموجب الطريقة الموصوفة في:

١- الشديدي، حسين احمد سعد، التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة والياات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٢٦)، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.

٢- داخل، نجاح رسول وعبد الله، حسين علي، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في الاقاليم العراقية لعام١٩٩٧، مجلة علوم ذي قار، المجلد (١)، العدد(٢)، ٢٠٠٨.

اما مقياس حالة التنمية***[١٨]، فكذلك احتله قضاءا بعقوبة أولا ثم الخالص ثانيا بحصولهما على درجة(٨٤,٨) و(٤٦,٢) على التوالي، وفي صافي الترتيب التنموي نجد قضاء بعقوبة جاء أولا بحصوله على درجة (٢٦) ومن بعده قضاء الخالص بدرجة (٣٣)، وهذا يعني ان قضاء بعقوبة حسب المقاييس التي استخدمت قد اخذ أولى المراتب او التصنيف التنموي من بقية الاقضية الأخرى، ومن بعده قضاء الخالص. ومن الجدول (٢٠) الذي يحدد مستويات التنمية المكانية لأقضية محافظة ديالى عام ٢٠١٦، تبين ان قضاءا بعقوبة ومن بعده قضاء الخالص هما أفضل مناطق المحافظة حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة وبموجب مقاييس التنموية المتعددة التي استخدمت في الدراسة، ثم يأتي بعدهما قضاءي خانقين والمقدادية وقضاءي بلدروز وكفري.

الجدول (٢٠) تحديد مستويات التنمية المكانية لأقضية محافظة ديالى عام ٢٠١٦

الفئة التنموية	مقياس درجة التنمية IDD	مقياس مرتبة التنمية IDR	مقياس حالة التنمية (مستوى) IDS	مقياس صافي الترتيب SI
الاقضية ذات المؤشرات التنموية الأفضل	بعقوبة والخالص	بعقوبة والخالص	بعقوبة والخالص	بعقوبة والخالص
الاقضية ذات المؤشرات التنموية المتوسطة	خانقين والمقدادية	خانقين والمقدادية	خانقين وبلدروز	خانقين وبلدروز
الاقضية ذات المؤشرات التنموية المنخفضة	بلدروز وكفري	بلدروز وكفري	المقدادية وكفري	كفري والمقدادية

المصدر/ اعدت بالاعتماد على الجدول (١٩).

مما تقدم يتبين ان التباين بين أقضية محافظة ديالى هو نتيجة طبيعية لتركز السكان والأنشطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية ووجود الخدمات بجميع أنواعها في قضاء بعقوبة الذي احتل المركز الأول بجميع المقاييس التي استخدمت في الدراسة بحسب المؤشرات التي اعتمدت في التحليل، ومن بعده قضاء الخالص وهذا يشير الى أن السياسات التنموية والاستثمارات لم تتمكن بعد من تقليل حدة هذا التباين بين مناطق ومدن المحافظة ولا سيما اقضية خانقين والمقدادية وبلدروز وكفري. وعليه لا بد من اعتماد سياسة مكانية تعتمد على توفير الخدمات الأساسية الارتكازية في الاقضية والمناطق الأخرى باستثناء قضاءي بعقوبة والخالص، حتى يمكن ان تكون هنالك قاعدة او بيئة ملائمة لجميع الاعمال والمشاريع التنموية التي يمكن من خلالها او من طريقها دفع عجلة التنمية فيهما الى الامام، وكمرحلة أولى يجب ان تكون باتجاه قضاء خانقين والمقدادية اللذين احتلا الفئة التنموية المتوسطة، ثم يأتي من بعدهما قضاءا بلدروز وكفري ليكون بعد ذلك في حالة من التساوي او التقليل من التباين الموجودة بين مناطق المحافظة، ثم تطوير الاقضية التي تمركزت في المرتبتين الاوليين (بعقوبة والخالص).

وقد دأبت معظم الخطط التنموية في العراق على توجيه جهود التنمية نحو مراكز المدن او الاقضية او المناطق التي تتوافر فيها الفعاليات والخدمات، لكن بطبيعة الحال قد عمق فجوة التنمية بين مناطق المحافظة نفسها، وهذا يوجب اعداد خطط تنموية تأخذ على عاتقها الاخذ بمبدأ التخطيط من الأسفل الى الأعلى وكون النظام اللامركزي قد أتاح صلاحيات واسعة للحكومات المحلية لأداء دور كبير في التنمية المحلية وتنمية جميع المناطق التي عانت الفقر والجهل والتخلف وقلة الاستثمارات الموجهة لها، وقلة الخدمات، وان يكون هنالك دراسة واقعية وعلمية تراعي التحضر غير المخطط له والزحف باتجاه الأراضي الزراعية لكون أغلب السكان يتجهون نحو المناطق الحضرية كدليل على رغبتهم في البحث عن توافر للخدمات او الوظائف التي باتت تشكل الحافز الأكبر والأكثر لتركهم المناطق الريفية وضعيفة التطور، وهذا يوجب توجيه الاستثمارات والمشاريع بما يتناسب وخطط التنمية للإدارات المحلية لتجد طريقة او استراتيجية تمكنها من اعادة توزيع السكان على وفق ما تبتغيه الخطط التنموية، واستغلال الميزات التنموية في المحافظة والنهوض بعملية التنمية المكانية والمحلية في كل مناطق المحافظة ولجميع أبناء المجتمع والسكان فيه.

مصفوفة العلاقات وقوة الارتباط بين المتغيرات (المؤشرات التنموية) لمحافظة (ديالى) عام ٢٠١٦

نجد من خلال تحليل الجدول ألاتي أن العلاقة بين عدد السكان والتخصيصات ودرجة التنمية علاقة عكسية، وهذا يدل على عدم استخدام مقياس او معيار درجة التنمية في توزيع التخصيصات واعتمادها فقط على عدد السكان في توزيعها بين مناطق المحافظة، وهو الجدول (٢١) الذي يبين علاقات وقوة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٢١) علاقات وقوة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد السكان	درجة التنمية	التخصيصات
عدد السكان	1		
درجة التنمية	(-0.915)**	1	
التخصيصات	0.646	-0.341	1

المصدر/ اعدت بالاعتماد على بيانات المعتمدة في الدراسة بموجب برنامج SPSS 18 وباستخدام طريقة بيرسون لتوضيح علاقات وقوة الارتباط ما بين المتغيرات في الدراسة.

وان العلاقة بين عدد السكان والتخصيصات الموجودة كانت موجبة وقوية وهذا يشير الى أن سياسات توزيع الاستثمارات بين مناطق المحافظة قد اعتمدت معيار عدد السكان بالدرجة الأساس، في حين كانت قوة العلاقة بين درجة التنمية والتخصيصات المرصودة ضعيفة جدا، اذ بلغت (-٠,٨٦%) وهي غير مقبولة تخطيطيا او في سياسات التخطيط والتنمية المكانية لكونها اعتمدت على مؤشر عدد السكان فقط. ويبين التحليل في الجدول (٢٢) معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة "لمحافظة ديالى" عام ٢٠١٦، على النحو الآتي:

١. أشارت نتائج تحليل علاقات معامل الارتباط Pearson للمتغيرات المدروسة الى ان متغير نسبة التحضر X٧ هو الأول، وعدد الاسر في الحضر هو الثاني X٧، وعدد السكان X١ هو المتغير الثالث بالتأثير، اذ كانت لها الأهمية النسبية في (قوة الارتباط) بين المتغيرات المدروسة في تحديد وتفسير درجة التنمية المكانية لأقضية محافظة "ديالى" لعام ٢٠١٦ اذ بلغت (٠,٥٠٤) و(٠,٤٠٢) و(٠,٣٨٥) على التوالي. وهذا يشير الى أهمية توجيه سياسات التخطيط للتنمية المحلية نحو التحضر والتنمية الحضرية للمدن والاقضية والنواحي في محافظة ديالى. اما اعداد الاسر في الحضر فأظهرت قوة ارتباط لأهمية هذا العامل وتأثيره في تحديد درجات ومستويات التنمية المحلية في المحافظة "ديالى". وهذا يتطلب الاهتمام بالخدمات والأنشطة الاقتصادية المقدمة للسكان والاسر في الحضر، والبشر عموما يتوجهون نحو الاستقرار في المناطق التي تتوافر فيها خدمات ووظائف

واكثرها يوجد في المناطق الحضرية وهذا ما هو موجود في كل دول العالم النامية فيجب ان تتوافر الإمكانات والاستثمارات لتوفيرها مع ما يناسب حجوم الاسر، وأيضا الاهتمام بالمناطق الريفية والاسر الموجودة فيها حتى تتحقق الموازنة بينها وبين الحضر في المحافظة ومناطقه.

٢. أشار التحليل الى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة ومعنوية بين متغير عدد السكان X1 ومتغيرات عدد الاسر في الحضر X٢ وعدد الاسر في الريف X٣ وعدد الاسر الكلي X٤ وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة X٨ وحصة الفرد الواحد من الماء الصافي X٩، ذلك يعني ان عدد السكان له علاقة قوية وذات تأثير كبير في عدد الاسر في الحضر والريف وعددها الكلي، وأيضاً وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهذا أمر منطقي وطبيعي لكون الصناعات بمختلف أنواعها كبيرة ومتوسطة وصغيرة تجذب السكان اليها، لكونها تمثل دافعا رئيسا لتوفير الوظائف لهم، وبطبيعة الحال فهي تحتاج الى ايد عاملة، ولا سيما الصغيرة منها. وحصة الفرد من الماء الصافي لها علاقة قوية وذات تأثير كبير، فاينما توافرت المياه الصالحة للشرب ازدادت أعداد السكان في ذلك المكان لكونها تمثل أحد أسباب العيش ومرتبطة ارتباطا مباشرا بمعيشة السكان.

٣. وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ومعنوية بين عدد السكان X١ ونسبة عدد الاسر التي تملك سكنا X٦، وهذه نتيجة منطقية ، أذ كلما ازدادت أعداد السكان انخفضت نسبة الاسر التي تمتلك سكنا، وهذا ما نجده في أغلب مدننا العراقية ومنها مدن محافظة "ديالى" من اكتظاظ سكاني كبير ومن ازمة في السكن كبيرة نتيجة قلة أعداد المساكن، فضلا عن انخفاض الدخل للأفراد والاسر على حد سواء، وهذا يتطلب اعتماد سياسات تخطيطية او توجيه مقتضيات واولويات التنمية المكانية نحو هذا الجانب لكونه (السكن اللائق) يشكل مشكلة كبيرة في مدن العالم النامي ومنها بلدنا بجميع محافظاته وبضمنها "محافظة ديالى".

٤. هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير عدد الاسر في الحضر X٢، ومتغيرات عدد الاسر الكلي X٤، وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة X٨، وحصة الفرد الواحد من الماء الصافي X٢، ونسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي، وهي علاقة منطقية لكون أعداد الاسر في الحضر لها علاقة قوية بعدد الاسر في المحافظة، اذ تزداد نسبة الاسر في الحضر كلما ازدادت الاسر كنتيجة طبيعية، وان الصناعة والنقل أحد اهم الأسباب التي أدت

الـى التحضـر فـي دول العـالم منـذ انطـلاق الثـورة الصـناعية العالميـة، فكلمـا ازداد عـدد الاسـر فـي الحضـر ازدادت المنشـآت الصـناعية علـى مختلـف أنواعهـا فـي مختلـف المنـاطق، لمـا يمثلـه هـذا النشـاط مـن تـأثير كبيـر فـي تـوفير الـدخول للسـكان (أفـراد وأسـر) ومـن ثـم تـزداد رفاهيـة السـكان والاسـر علـى حـد سـواء فـي التنميـة والتحضـر والتوجـه نحـو المنـاطق الحضـرية ذات الميـزات الخدميـة علـى مختلـف أنواعها.

الجدول (٢٢) معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة "لمحافظة ديالى" لعام ٢٠١٦

المتغيرات		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12	x13
عدد السكان	x1	1												
عدد الاسر في الحضر	x2	.919**	1											
عدد الاسر في الريف	x3	.843*	.611	1										
عدد الاسر	x4	.986**	.930**	.859*	1									
حصة الفرد من الاستثمارات (الف دينار)	x5	-.434	-.360	-.495	-.463	1								
نسبة الاسر التي تملك سكن %	x6	-.776*	-.879*	-.435	-.770*	.612	1							
نسبة التحضر %	x7	.381	.680	-.101	.393	-.296	-.822*	1						
عدد المنشئات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	x8	.877*	.954**	.500	.849*	-.143	-.817*	.657	1					
حصة الفرد الواحد من الماء الصافي م٣/ساعة	x9	.860*	.885**	.496	.802*	-.047	-.731*	.541	.979**	1				
نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب %	x10	.126	.195	.113	.178	-.883**	-.559	.464	-.013	-.149	1			
نسبة الاسر المتصلين بشبكة مياه الشرب %	x11	.718	.529	.726	.679	-.765*	-.696	.197	.458	.454	.545	1		
نسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي %	x12	.722	.882*	.479	.792*	-.350	-.818*	.707	.783*	.654	.359	.430	1	
الكثافة الريفية	x13	.589	.514	.598	.610	-.119	-.166	-.019	.430	.426	-.254	.065	.227	1
	مساهمة المتغير (قوة الارتباط)	.385	.402	.332	.230	.017	.007	.504	.141	.228	.109	.090	.060	.040

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

المصدر/ اعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS18 وباستخدام طريقة Pearson.

٥. امـا علاقـة متغيـر عـدد الاسـر فـي الحضـر X2 بحصـة الفـرد مـن المـاء الصـافي X9، ونسـبة الاسـر المتصـلة بخدمـة الصـرف الصـحيX12 ، فهـي ذات ارتبـاط قـوي جـدا فالأسـر الحضـرية والافـراد تحتـاج الـى مـاء صـاف وخـدمات صـرف صـحي لانهـا أحـدى مزايـا التحضـر، فكلمـا أزداد او ارتفـع عـدد الاسـر فـي الحضـرX2 ازدادت الحاجـة الـى هـاتين الخـدمتين تحديـدا لمـا لهمـا مـن علاقـة ارتبـاط مباشـر ويـومي بحيـاة الاسـر. وهـذا يوجـب أن تتوجـه سياسـات او توجهـات التنميـة المكانيـة الـى الاهتمـام بتـوفير هـذه الخـدمات وهـذا ان انشـاء مـدن أخـرى قريبـة مـن المـدن الكبـرى (كمـدن تابعـة او جديـدة) لمعالجـة شـحة الميـاه وقلـة خـدمات الصـرف الصـحي فـي المدن والتي تشكو ازمة بهما ولا سيما في مدن المحافظة.

٦. وجـود علاقـة ارتبـاط قويـة عكسـية سـالبة ومـؤثرة بـين عـدد الاسـر فـي الحضـر X٢ ومتغيـر نسـبة الاسـر التـي تملـك سـكنا X6. وهـي نتيجـة او علاقـة منطقيـة بـين أعـداد الاسـر الحضـرية وبـين الاسـر التـي تمتلـك وحـدة سـكنية، فكلمـا ازدادت الاسـر الحضـرية عـدداً، قابلهـا ذلـك نقصـان فـي أعـداد الاسـر التـي تمتلـك وحـدات سـكنية، لارتفـاع أسـعارها وانخفـاض الـدخل الاسـري، فضـلا عـن قلـة المعـروض مـن الوحـدات السـكنية، وهـذا يوجـب اتبـاع نهـج او بـرامج مـن خـلال التنميـة المكانيـة والحضـرية

والمحلية في اقامه مشاريع لتوفير وحدات سكنية ذات اسعار تناسب مدخولات الافراد لمعيلي الاسر في المحافظة.

٧. وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة طردية بين عدد الاسر في الريف X٣، ومتغير عدد الاسر الكلي X٤، اذ كلما ازدادت أعداد الاسر في المناطق الريفية، قابلها زيادة في أعداد الاسر الموجودة بشكل عام في المحافظة والمناطق التابعة له، وهي نتيجة مؤثرة لكون الاسر في الريف تشكل جزءاً من أعداد الاسر ومجموعها، فكلما زادت نسبتها وأعدادها في الريف ازدادت أحجامها وعددها، فهذا يتطلب توفير خدمات أساسية (البنى التحتية) خصوصا لما لها علاقة بحياة السكان يوميا، وكعامل استقرار لهم، بما يؤكد اتباع برامج تنمية ريفية تستهدف إقامة هذه الخدمات لما لها من تأثير في رفاهية المجتمع الريفي في جميع مناطق المحافظة.

٨. من خلال مخرجات التحليل بينت ان هنالك قوة علاقة منطقية وموجبة بين متغير عدد الاسر الكلي X4، ومتغيرات عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة X8، وحصة الفردالواحدمنالماءالصافي X٩، ونسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي X١٢، فكلما ازدادت أعداد الاسر، ازدادت أعداد المنشآت الصناعية بجميع أنواعها، وأيضا كلما كانت أعداد الاسر كثيرة ازدادت حصة الفرد الواحد من الماء الصافي، وينطبق الحال على الاسر التي تتصل بخدمة الصرف الصحي، نتيجة كون هذين الخدمتين لهما تأثير كبير في حياة ومستوى ورفاهية الاسر أينما كانت، وهي طبيعية لأي مكان ومنطقة في أي محافظة . فهذه الخدمات أصبحت من ضرورات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها. وهذا يتطلب أن تبذل الحكومات المحلية والدوائر البلدية والخدمية المزيد من الجهد وإقامة المشاريع التي تكفل حصول جميع الاسر والافراد على حد سواء عليها، وأن يكون هناك بعد مكاني واقتصادي في الخطط التي تعد لجميع المحافظات فهما بعدان او جانبان اذا ما تحققا في أية توجهات تخطيطية منظورة واستراتيجية امكن النهوض بالتنمية الشاملة لجميع مناطق وأماكن المحافظة.

٩. وجود علاقة قوية وعكسية سالبة ولكنها معنوية مؤثرة بين عدد السكان X1، ومتغير نسبة الاسر التي تملك سكن X6، وهي علاقة منطقية ومؤثرة لكون أعداد السكان تتأثر بالأسر التي تمتلك وحدات سكنية، فكلما كان عدد السكان متناسبا مع ما هو موجود من وحدات سكنية، كان ذلك أفضل للمدينة وسكانها، في حين انه لو أن أعداد السكان كما هو الحال في المحافظة المدروس، فيها زيادة في

عـدد السـكان فطبيعـي أن يكـون هنالـك ازمـة ونقـص فـي الوحـدات السـكنية، وهـذا مـرتبط بمـا تـوفره الحكومـات المحليـة او السـلطات المحليـة المسـؤولة عـن أدارة المـدن والاقـاليم، مـن وحـدات سـكنية وبـرامج ومشـروعات تسـتطيع مواجهـة الزيـادة العدديـة للسكان وأعـداد الاسـر أيضـا، وهـذا أيضـا مـرتبط بقـوة دخـل الاسـر والافـراد المعيلـين لهـا، وأيضـا بالمسـتوى المعاشـي لهـا. وهـذا يجـب أن يكـون نقطـة البدايـة (START POINT) فـي وضـع وتحديـد المشـكلات والمعوقـات والإمكانـات التـي يمكـن وضـع حلـول واقعيـة لهـا نابعـة مـن ظروفـه، ووضـع خطـط قابلـة للتنفيـذ، لبرامجهـا ومشـاريعها التنموية السكنية لجميع سكان المحافظة.

١٠. هنـاك علاقـة ارتبـاط عكسـية وقويـة ومعنويـة وذات تـأثير كبيـر، بـين متغيـر حصـة الفـرد مـن الاسـتثمارات X5، ومتغيـري نسـبة السـكان المخـدومين بشـبكة توزيـع الميـاه الصـالحة للشـرب X10، ونسـبة الاسـر المتصـلين بشـبكة ميـاه الشـرب X11، اذ تشـير العلاقـة الـى أنـه كلمـا كانـت حصـة الفـرد مـن الاسـتثمارات كبيـرة او كثيـرة، كـان هنـاك انخفـاض فـي نسـبة السـكان المخـدومين بشـبكة توزيـع الميـاه الصـالحة للشـرب، ونسـبة الاسـر المتصـلين بشـبكة ميـاه الشـرب، فالاسـتثمارات فـي مشـاريع تنميـة الأقـاليم توجـه نحـو خـدمات البنـى التحتيـة ومنهـا خدمـة تـوفير الميـاه الصـالحة للشـرب، واقامـه شـبكات لهـا فـي جميـع منـاطق المحافظـة علـى حـد سـواء، لكـن هـذا لا يكفـي بـل لا بـد مـن اتبـاع سياسـة تضـمن وصـولها لجميـع الاسـر ولـيس مجـرد مشـاريع امـا متلكئـة وامـا تنشـأ أو تقـام فـي منـاطق لا تتناسـب وحجـم الاسـر الموجـودة فيهـا، فضـلا عـن ان الاسـتثمارات فـي برنـامج تنميـة الأقـاليم لا تصـرف بشـكل سـريع وكـاف للحكومـات والإدارات المحليـة، وهـذا يسـبب الارتبـاك وهـو أحـد أسـباب عـدم الإسـراع بإقامـة المشـاريع لهـذه الخدمـة. وأيضـا مـن الأسـباب الاخـرى أن اغلـب منـاطق المحافظـة تعـاني نقصـا مـن هـذه الخدمـة او قلـة الاسـر والاحيـاء او المنـاطق المرتبطـة وتوزيـع الميـاه الصـالحة للشـرب، وأيضـا الضـغط الكبيـر نتيجـة تزايـد اعـداد الاسـر فـي الوحـدة السـكنية الواحـدة وضـمها الـى أكثـر مـن اسـرة، كـل تلـك الأسـباب قـد تـؤدي الـى الضـرر بالشـبكة وعـدم اسـتيعابها نتيجـة النمـو السـكاني المتزايـد، فضـلا عـن ان اغلـب شـبكة الميـاه الصـالحة للشـرب توجـد فـي المنـاطق الحضـرية التـي هـي بالأساس تعاني التقادم والضغط الكبير عليها.

١١. أشـار التحليـل الـى وجـود علاقـة ارتبـاط عكسـية وقويـة بـين نسـبة الاسـر التـي تملـك سـكنا X٦، ومتغيـرات نسبةالتحضـر X٧، وعـدد المنشـآت الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة والكبيـرة X٨، وحصةالفردالواحدمنالماءالصـافي X٩، ونسـبة الاسـر

المتصلين بخدمة الصرف الصحي X١٢، وهذه نتيجة منطقية مؤثرة فيما بينهم، اذ كلما ازدادت نسبة الاسر التي تمتلك وحدة سكنية انخفضت نسبة التحضر في المدن والمناطق التابعة للمحافظة لكون ما تعانيه المدن والمناطق الحضرية من اكتظاظ بالسكان وأعدادهم بات لا يمكن استيعابهم، وهذا أيضا ينطبق على عدد المنشآت الصناعية بمختلف أنواعها، فالمدن اليوم في جميع مناطق البلد تعاني تلوثا كبيرا نتيجة الصناعات المنتشرة بشكل عشوائي وغير المنظم خصوصا بعد أحداث عام ٢٠٠٣، وعدم تطبيق القوانين الصارمة نحو وضعها في الاماكن البعيدة عن تجمعات السكان، والعكس يصح حيثما وجدت مثل هذه المنشآت اذ تقل أعداد الاسر التي تمتلك وحدات سكنية وهي نتيجة منطقية لما يؤدي اليه التلوث من مخاطر على حياة الافراد والاسر على حد سواء. وأيضا الحاجة ملحة من جانب اخر الى ضم كثير من الأراضي وجعلها للسكن لما للزيادة السكانية من تأثير كبير في المدن والبيئة المحيطة بها، مما يؤدي الى زحفها نحو المناطق التي كانت مخصصة لاستعمالات او وظائف أخرى غير السكن، وهذا ما يتطلب ان تكون هناك سياسات او خطط تنموية بعيدة المدى تراعي التوقيع المكاني الأفضل لهذه الصناعات وتوطينها في أماكن بعيدة عن المدن او يكون تأثيرها ضمن المسموح به بيئيا والتعامل معها بشكل علمي وتخطيطي مدروس، يراعي جميع المتغيرات المستقبلية للمدن والمناطق المحيطة بها كظهير لها.

١٢. وجود علاقة قوية ومنطقية طردية بين متغير عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة X8، ومتغيري حصة الفرد الواحد من الماء الصافي X9 ، ونسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي X12، اذ كلما ازدادت اعداد المنشآت الصناعية على مختلف أنواعها ازدادت حصة الفرد من الماء الصافي نتيجة استقطابها لأيد عاملة كثيرة، فضلا عن المشاريع الصناعية التي لها تأثير كبير في أقامه المشاريع التي تدعم المناطق القريبة من مكان تلك الصناعات، نتيجة الخدمات التي تنشأ لخدمة تلك المشاريع من طرق وماء صاف وأيضا هذا الحال يلاءم خدمة الصرف الصحي التي بطبيعة الحال قد تؤدي الى زيادة حصة الفرد من الماء الصافي، وزيادة نسبة الاسر المتصلة بخدمات الصرف الصحي.

الاستنتاجات

- بلغت الهبة الديموغرافية للسكان في محافظة ديالى لعام ١٩٩٧ نحو ٥٣,٩%، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت ٥٤,٤%، وفي عام ٢٠١٦ نحو ٥٧,٤%.

- بينت الدراسة من خلال تحديد مستويات التنمية المكانية لمدن المحافظة، ان قضاء بعقوبة ومن بعده الخالص هما أفضل مناطق المحافظة حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة وبموجب مقاييس التنموية المتعددة التي استخدمت في الدراسة، ثم يأتي بعدهما يأتي قضاءي خانقين والمقدادية وقضاءي بلدروز وكفري.
- أظهرت الدراسة من خلال تحليل علاقات قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة المعتمدة فيها أن العلاقة بين عدد السكان والتخصيصات الموجودة كانت موجبة وقوية وهذا يشير الى أن سياسات توزيع الاستثمارات بين مناطق المحافظة اعتمدت معيار السكان بالدرجة الأساس، في حين كانت قوة العلاقة بين درجة التنمية والتخصيصات المرصودة ضعيفة جدا، اذ بلغت (-٠,٨٦%).
- أشارت نتائج تحليل علاقات معامل الارتباط Pearson للمتغيرات المدروسة الى ان متغير نسبة التحضر هو الأول، وعدد الاسر في الحضر هو الثاني، وعدد السكان هو المتغير الثالث بالتأثير، اذ كانت لها الأهمية النسبية في (قوة الارتباط) بين المتغيرات المدروسة في تحديد وتفسير درجة التنمية المكانية لأقضية محافظة "ديالى" لعام ٢٠١٦ اذ بلغت (٠,٥٠٤%) و(٠,٤٠٢%) و(٠,٣٨٥%) على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة ومعنوية بين متغير عدد السكان، ومتغيرات عدد الاسر في الحضر، وعدد الاسر في الريف، وعدد الاسر، وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وحصة الفرد الواحد من الماء الصافي، وأيضا وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية ومعنوية بين عدد السكان، ومتغير نسبة الاسر التي تملك سكنا. وبينت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير عدد الاسر في الحضر، ومتغيرات عدد الاسر، وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وحصة الفرد الواحد من الماء الصافي، ونسبة الاسر المتصلة بخدمة الصرف الصحي. وهناك علاقة ذات ارتباط قوي جدا بين المتغير (عدد الاسر في الحضر) وحصة الفرد من الماء الصافي، ونسبة الاسر المتصلة بخدمة الصرف الصحي، وعلاقة ارتباط قوية عكسية سالبة ومؤثرة بين عدد الاسر في الحضر، ومتغير نسبة الاسر التي تملك سكنا. ومن خلال مخرجات التحليل بينت ان هنالك قوة علاقة منطقية وموجبة بين متغير عدد الاسر ومتغيرات عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

والكبيرة، وحصة الفرد الواحد من الماء الصافي، ونسبة الاسر المتصلين بخدمة الصرف الصحي. ووجود علاقة قوية وعكسية سالبة ولكنها معنوية مؤثرة بين عدد السكان، ومتغير نسبة الاسر التي تملك سكن. وهناك علاقة ارتباط عكسية وقوية بين متغير حصة الفرد من الاستثمارات، ومتغيري نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، ونسبة الاسر المتصلين بشبكة مياه الشرب، وهذا يدل على ضعف سياسة توجيه الاستثمارات الحكومية في المحافظة.

المقترحات

- دعم وتعزيز سياسة التنمية المكانية في إطار تحقيق الموازنة بين عناصر النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستخدام الكامل للموارد من خلال التنمية المكانية ومحاورها، من خلال الاستثمارات التي هي الأداة المهمة باتجاه تحقيق التنمية المتوازنة في الاقاليم.
- تقليل التباين في مستويات التنمية المحلية والعمل على ضرورة تحقيق الموازنة المكانية في توقيع المشاريع المختلفة ذات الإنتاج الكبير من اجل تنمية اقل للمناطق الأقل تطوراً، فضلاً عن معالجة وضع الاقاليم ذات التركز التنموي من طريق تفعيل عملية الاستقطاب للأنشطة المختلفة في الأقاليم والمناطق المتخلفة من خلال تعزيز قدرة هذه الاقاليم على جذب الاستثمارات اليها، وتحقيق التكامل بين تلك الانشطة والمناطق.
- استغلال الإمكانات التنموية الموجودة في ديالى الطبيعية والبشرية، وخصوصا في القطاع الزراعي نتيجة كون اغلب أراضي محافظة ديالى زراعية وخصبة وقليلة الملوحة، فضلا عن توافر المياه والقرب من طرق النقل الرئيسة في البلاد، والقرب من مركز محافظة بغداد الكبير ذي المركز التجاري في البلد، والمقومات البشرية لكون اغلب سكان محافظة ديالى من الفئة النشيطة اقتصاديا، وأيضا القطاع السياحي في المحافظة.
- الاهتمام بالنشاط الصناعي بمختلف أنواعه كبيرة ومتوسطة وصغيرة لجذب السكان اليها، لكونه (القطاع الصناعي) يمثل دافعا رئيسا لتوفير الوظائف لهم، ولما يمثله هذا النشاط من تأثير كبير في توفير الدخول للسكان (أفراد وأسر) ومن ثم تزداد رفاهية السكان والاسر على حد سواء في التنمية والتحضر والتوجه نحو المناطق الحضرية ذات الميزات الخدمية على مختلف أنواعها.

- السعي لاعتماد استراتيجية محلية تنموية من خلال توفير الخدمات الأساسية والارتكازية في مناطق المحافظة (ديالى) كافة باستثناء قضاءي بعقوبة والخالص، حتى يمكن ان تكون هنالك قاعدة او بيئة ملائمة لجميع الاعمال والمشاريع التنموية التي يمكن من خلالها او عن طريقها دفع عجلة التنمية فيهما الى الامام، وكمرحلة أولى يجب ان تكون باتجاه قضاء خانقين والمقدادية اللذين احتلا الفئة التنموية المتوسطة، ثم من بعدهما قضاءا بلدروز وكفري ليكون بعد ذلك في حالة من التساوي او التقليل من التباين التنموي الموجود بين مناطق المحافظة الواحد، ثم تطوير الاقضية التي تمركزت في المرتبتين الاوليين(بعقوبة والخالص).
- العمل على اعتماد معايير اخرى، فضلا عن معيار عدد او نسبة السكان في توزيع الاستثمارات بين مناطق محافظة ديالى، ولتكن مبدأي او محوري التنمية المحلية الرئيسة وهما الكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وأيضا نسبة الفقر ودرجة الحرمان، بحسب دراسات الواقع في المناطق، حتى تكون هنالك أسس حقيقية في توزيعها ومن ثم تساعد على تقليل التفاوت التنموي المحلي بين مناطق المحافظة بما يسهم في تطويرها والحد من تدهورها، وجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات والسكان على حد سواء.

المصادر

١. خير، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٠٠.

٢. عبد العال، احمد محمد، المدن الجديدة والتنمية الاقليمية في مصر.

٣. الحديثي، حسن محمود علي، الواقع الجغرافي للنشاط الصناعي وعلاقته بسياسات التوطن الصناعي في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأربعون،١٩٩٥.

٤. خديجة عبد الله يحمد، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، لا تنمية من دون إحصاء، ليبيا، ٢-٤ نوفمبر، ٢٠٠٩.

٥. ابو صبحة، كايد عثمان، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،٢٠٠٣.

٦. علي، يونس حمادي، مبادئ علم الديموغرافية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٧. جاسم، متعب مناف، مبادئ علم الاجتماع الحضري، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦.

٨. الجارالله، أحمد جارالله، نحو تعريف إجرائي للمناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، ٢٠٠٠.

٩. الدليمي، مالك، والعبيدي، محمد، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، مطبعة وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

١٠. شكر، عمار عبد العظيم، التحضر والاستدامة في المدينة العراقية (منطقة الدراسة قضاء كربلاء)، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

١١. العجيلي، محمد صالح ربيع، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، العراق، بغداد، ٢٠١٠.

١٢. كمونه، حيدر عبد الرزاق، سياسات التحضر في الوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والأعلام، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٠.

١٣. الاشعب، خالص، النمو السكاني ومشاكل السكن في مدينة بغداد"، مجلة آفاق عربية،العدد٥، كانون الثاني،١٩٧٦.

١٤. علوان، حميدة عبيد، "المشاكل التخطيطية الناجمة عن توسع مدينة المحمودية"، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٥. عزوز، محمد، مشكلات الاسكان الحضري المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا، رسالة ماجستير في الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

١٦. عمورة، على الميلودي، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ،١٩٩٨.

١٧. الطيف، بشير إبراهيم، وآخرون، خدمات المدن، الطبعة الاولى، لبنان، ٢٠٠٩.

١٨. الدليمي، خلف حسين علي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس-معايير-تقنيات)، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

١٩. ابراهيم، إسلام محمود، الصرف الصحي ومعالجة المخلفات السائلة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٢٠. الدليمي د.خلف حسين، النمو السكاني ومشكلة تقديم الخدمات في المدن الكبيرة، مقال منشور على موقع شبكة التخطيط العمرانيwww.araburban.net.

٢١. الشمري، مسلم كاظم حميد، التحليل الاقليمي للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية، ابن رشد، قسم الجغرافية، ٢٠٠٦.

٢٢. الخلف، جاسم محمد، (محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية)، معهد الدراسات العربية العالي، القاهرة، ١٩٥٩.

٢٣. الغريري، صبرية احمد "استثمار الموارد المائية واثرها في الامن الوطني العراقي"، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، (غير منشورة)، ١٩٩٦.

٢٤. الخفاف، عبد علي، الريحاني، عبد مخور، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٦.
٢٥. حسين، عبد العالي حبيب، تحليل جغرافي لخصائص التركيب السكاني في مدينة الشطرة، مجلة اداب ذي قار، العدد (٥)، المجلد (٢)، ٢٠١٢.
٢٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا، الاسكوا الأمم المتحدة، ،٢٠٠٤.
٢٧. ابو عيانة، محمد فتحي، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩.
٢٨. ساجت، د. علي عبد الامير، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية والاقليمية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٤٧)، العدد (٤)، ٢٠١٦.
٢٩. الشديدي، حسين احمد سعد، التفاوت التنموي المحافظةي في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٢٦)، ٢٠١٢.
٣٠. داخل، نجاح رسول وعبد الله، حسين علي، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في الاقاليم العراقية لعام ١٩٩٧، مجلة علوم ذي قار، المجلد (١)، العدد (٢)، ٢٠٠٨.
٣١. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، "تقرير حالة سكان العراق ٢٠١٢"، ٢٠١٣.
٣٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح البيئي في العراق (مياه – مجاري – خدمات بلدية)، ٢٠١٠.
٣٣. الجهاز المركزي للأحصاء، مركز نظم المعلومات الجغرافية، ٢٠١٦.
٣٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٤-٢٠١٦)، ٢٠١٦.
٣٥. مديرية إحصاء محافظة ديالى، نتائج تعدادات السكان للأعوام (١٩٥٧، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧)، بيانات محافظة ديالى غير منشورة.
٣٦. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان في القطر لسنة ١٩٩٧، بيانات محافظة ديالى غير منشورة.
٣٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات تقديرية لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٦.
٣٨. وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، مديرية تخطيط محافظة ديالى، مصفوفة بيانات ٢٠١٧.
٣٩. الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات الصناعة لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٥، بيانات الحاسبة غير منشورة.

٤٠. وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، مديرية تخطيط محافظة ديالى، خطة التنمية الاقليمية لمحافظة ديالى لغاية عام ٢٠٢٠.

٤١. وزارة التخطيط، خطة تنمية الأقاليم لمحافظة ديالى، لعام ٢٠١٦.

٤٢. الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات محافظة ديالى للسنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٦).

43. Kindle berger ,charles p. Economic Development.2nd Edition,Mc Graw-HiLL Book company,NewYork,1965,pp.8-9.

44. J. Friedman (The urban translation) Edward Arnold, press, London, U.K,1975, p.6.

45. Fulmer, J, What in the world is infrastructure? PEI infrastructure Investor, 2009, P: 30-32.

الهوامش:

[١] خير، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٠٠، ص ١٤.

[٢] عبد العال، احمد محمد، المدن الجديدة والتنمية الاقليمية في مصر، ص٤.

[٣] الحديثي، حسن محمود علي، الواقع الجغرافي للنشاط الصناعي وعلاقته بسياسات التوطن الصناعي في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأربعون،١٩٩٥، ص ص١٦١-١٦٢.

[٤] خير، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، مصدر سابق، ص ٧٠-٧١.

[٥] الشمري، مسلم كاظم حميد، التحليل الاقليمي للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية، ابن رشد، قسم الجغرافية، ٢٠٠٦، ص٢٠.

[٦] الخلف، جاسم محمد، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، معهد الدراسات العربية العالي، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٧.

[٧] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٤-٢٠١٦)، ٢٠١٦.

[٨] الهيأة العامة للمساحة.

[٩] مديرية إحصاء محافظة ديالى، نتائج تعدادات السكان للأعوام (١٩٥٧، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧)، بيانات محافظة ديالى غير منشورة.

[١٠] وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان في القطر لسنة ١٩٩٧، بيانات محافظة ديالى غير منشورة.

[١١] الخفاف، عبد علي، الريحاني، عبد مخور، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٣٢١.

[١٢] حسين، عبدالعالي حبيب، تحليل جغرافي لخصائص التركيب السكاني في مدينة الشطرة، مجلة اداب ذي قار، العدد (٥)، المجلد (٢)، ٢٠١٢، ص٢٥٦.

[١٣] عبد علي الخفاف وعبد مخور، مصدر سابق، ص٣٢٨.

[١٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا، الاسكوا الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص٢٦.

[١٥] ابوعيانة، محمد فتحي، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٨٩، ص٣٨٥.

[١٦] ساجت، د. علي عبد الامير، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وامكانية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٤٧)، العدد (٤)، ٢٠١٦، ص١٢٣٦.

[١٧] الغريري، صبرية احمد "استثمار الموارد المائية واثرها في الامن الوطني العراقي"، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، (غير منشورة)، ١٩٩٦، ص٣١.

[١٨]* يحصل عليه بضرب مرتبة كل مؤشر بالدرجة التي تحصل عليها كل مدينة أو وحدة ادارية، فالقضاء او المدينة التي تحتل المرتبة الأولى هي التي تحصل على اقل قيمة بهذا المؤشر والعكس صحيح.

** يقترض هذا المقياس أن قيمة المرتبة الأولى خمس نقاط وقيمة المرتبة الثانية ثلاث نقاط وقيمة المرتبة الثالثة نقطة واحدة، فالقضاء الذي يحتل المرتبة الأولى هو الذي يحصل على اعلى قيمة بهذا العامل او المؤشر والعكس صحيح.

***يحصل عليه من طريق قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى فقط، من خلال الاخذ بالعوامل التي اعتمدت في التحليل ثم ضرب الناتج في ١٠٠.

Summary

Regional development seeks to achieve economic growth as much as possible through the use of available economic and human resources within the specific regional space, to reduce economic and social disparities between regions of the region and between the region and other regions. The study aims at measuring the degree of regional disparities in development Economic and social sectors between the districts of Diyala in 2016,Through the use of methods descriptive and quantitative analysis, and the diagnosis of the priority of development among the regions of the region, through which regional policies can be developed for the distribution of population and investments and to identify future development projects for all sectors and provide basic services to reduce the development disparities between them and identify the least developed areas in the region, The courts of Baquba and Khalis are the best districts of the region according to the developmental planning indicators adopted in the study, followed by the courts of Khanaqin and Muqdadiya and finally the judicial Balldrouz and Kfri.And the relationship between the population and the existing allocations was positive and strong. This indicates that the policies of the distribution of investments between the regions of the region adopted the criterion of population at the base, while the strength of the relationship between the degree of regional development and allocations observed is very low (-0.86%), In the distribution of investments to government in the region,And the most important recommended by the study is the need to provide basic services and infrastructure in the regions of the region and the first phase should be towards the district of Khanaqin and Almqdadiya who occupied the middle development category, and then after the courts of Baldrooz and Kfri to achieve a state of equality and reduce the developmental disparity between the regions of the region, And the development of districts that were concentrated in the first two places (Baquba and Khalis) as a third priority.

Key words: Regional development, spatial polices.